HAL

ضفاف مشاطئ riparian

حقوق مشاطئة riparian rights

مذكـــــرة

حول الاوضاع المائية
في الاراضي الفلسطينية المحتلة

لجنة دراسة اوضاع المياه
المنبثقة عن الجولة الثالثة
لمجموعة العمل حول المياه للمفاوضات المتعددة الاطراف

Palestinian Position on
Water Rights

John Kolars
FYI

نقاط رئيسية

أولا : حول القيود القانونية والمؤسسية التي وضعتها اسرائيل على ادارة وتنظيم اقتصاد الموارد المائية الفلسطينية.

* الاجراءات الاسرائيلية التي أدت الى تغير حقوق المياه الفلسطينية ومؤسساتها التي كانت قائمة قبل الاحتلال.
* القوانين والانظمة الجديدة التي تم فرضها على الموارد المائية الفلسطينية.
* ابعاد الفلسطينيين عن سلطة اتخاذ القرار بشأن مواردهم المائية وادارتها وتخطيط استثمارها.
* تولي هيئة المياه الاسرائيلية الرقابة المباشرة على الموارد المائية الفلسطينية

ثانيا : حول القيود التي تفرضها سلطات الاحتلال الاسرائيلية على الانشطة الانمائية الفلسطينية التي تتطلب موارد مائية.

* الاضرار الناجمة عن القيود التي تفرضها اسرائيل على استخدام المياه من قبل الفلسطينيين في جميع القطاعات وخاصة القطاع الزراعي.
* الاضرار الناجمة عن الممارسات والاجراءات التي تطبقها سلطات الاحتلال الاسرائيلية عن عمليات ازالة واتلاف المحاصيل الزراعية والمنشاءات المائية المرتبطة بالقطاع الزراعي.
* الاضرار البيئية الناجمة عن القيود الاسرائيلية المطبقة بشأن المياه.

ثالثا : السياسات والممارسات المائية الاسرائيلية واثارها على مجمل الاوضاع المرتبطة بالمياه في الاراضي الفلسطينية المحتلة

* استيلاء اسرائيل على الاراضي ومصادر المياه
* حفر الابار العميقة داخل الاحواض المائية الجوفية تؤثر على الحقوق المائية الفلسطينية في تلك الاحواض.

* تجاهل اسرائيل للحدود الادارية والسياسية والهيدرولوجية المرتبطة بالحقوق المائية الفلسطينية.
* السيطرة الاسرائيلية على الموارد المائية الفلسطينية وعمليات السحب والنهب والتحويل المطبقة على تلك الموارد والتسبب باضرار ملموسة على الحقوق الفلسطينية.
* الممارسات المائية الاسرائيلية واثارها على البيئة المائية في حوض نهر الاردن والاحواض المائية الجوفية في الضفة الغربية وقطاع غزة.
* الممارسات والاجراءات الاسرائيلية في حوض نهر الاردن واثارها على الحقوق الفلسطينية في مياه هذا الحوض.
* اوجه الاستخدام الفعال للموارد المائية الفلسطينية

رابعا : القرارات الدولية الصادرة عن مجلس الامن والجمعية العامة حول الانتهاكات الاسرائيلية للحقوق الفلسطينية في ما يتعلق بالموارد المائية

* مراجعة القرارات الصادرة ونصوصها
* المطالب الفلطسينية التي تسند على القانون الدولي والقرارات الدولية
* الحقوق الفلسطينية في استعادة السيادة وعدم التدخل الاسرائيلي في شؤون الفلسطينيين المتعلقة بالمياه.

خامسا : تقييم الموارد المائية الفلسطينية، وأوجه الاستهلاك الحالي والاحتياجات المائية المطلوبة

سادسا : المشاكل الرئيسية التي تعيق تنمية وتطوير الموارد المائية في الاراضي الفلسطينية المحتلة.

سابعا : المطالب الفلسطينية المتعلقة بالمياه.

التفاصيل :

أولا : حول القيود القانونية والمؤسسة التي وضعتها اسرائيل على ادارة وتنظيم اقتصاد الموارد المائية الفلسطينية:

* الغاء القوانين التي كانت سائدة قبل الاحتلال والمتعلقة بالمياه وفرض قوانين جديدة، وهو ما يعتبر انتهاك لحقوق الشعب الفلسطيني وسيادته على ثرواته وموارده الطبيعية ومنافيا لروح ميثاق الامم المتحدة ومعرقلا لبرامج التعاون الدولي وصيانة السلم.
* القيود الجديدة التي فرضت على الفلسطينيين بشأن المياه، بموجب الاوامر العسكرية الصادرة عن سلطات الاحتلال، هذه القيود الغت كافة الصلاحيات المتعلقة بسلطة القرار الفلسطيني على المياه.
* رفض اسرائيل الوفاء بالتزاماتها تجاه حقوق الشعب الفلسطيني بموجب القانون الدولي العرفي والتقليدي والقانون الدولي لحقوق الانسان، وخاصة ما يتعلق بمبادىء اتفاقية جنيف الرابعة وكذلك القرارات الاممية الصادرة حول القضية الفلسطينية .
* من أهم القرارات الدولية حول الموارد المائية الفلسطينية التي تنكرت لها اسرائيل، القرار الصادر عن مجلس الامن رقم 1980/465 بتاريخ 1980/3/1 والذي نص على ضرورة النظر في اتخاذ تدابير كافية لتوفير حماية محايدة للموارد المائية في الاراضي العربية التي تحتلها اسرائيل منذ العام 1967، بما في ذلك القدس وطلب المجلس من اللجنة المشكلة بموجب قرار 1979/446 ان تواصل فحص الحالة.

وقد تضمن تقرير اللجنة المؤرخ في 1980/11/25 استنتاجا مفاده ان التغيرات ذات الطابع الجغرافي والديمغرافي التي احدثتها اسرائيل في الاراضي المحتلة بما فيها القدس، تشكل انتهاكا لاتفاقية جنيف الرابعة وللقرارات ذات الصلة التي اتخذها مجلس الامن بشان هذه المشكلة

* الانتهاك الاسرائيلي الفاضح للمادة 47 من ميثاق اتفاقية جنيف الرابعة، وهي طرف متعاقد وهام فيها، وذلك عند قيامها بمد القانون الاسرائيلي

الى الاراضي المحتلة بما في ذلك القدس الشرقية مما ادى الى تغيير حقوق المياه القائمة ومؤسساتها.

* تأكيد عدم المساواة بين المستوطنين الاسرائيليين والفلسطينيين في مجال ادارة وتنمية واستخدام الموارد المائية
* نشرت على نطاق واسع تقارير تفصيلية تؤكد عدم وجود قيود مفروضة على المستوطنين اليهود في الاراضي المحتلة بشأن المياه، بينما يفرض على الفلسطينيين قوانين صارمة تمنعهم من القيام بأي نشاط يتعلق بالمياه ما لم يحصلوا على ترخيص مسبق.
* التأكيد بأن اهداف السياسات والمؤسسات والممارسات الاسرائيلية المتعلقة بالموارد المائية في الاراضي الفلسطينية المحتلة تختلف اختلافا اساسيا عما يقابله مما كان ساريا ومطبقا قبل عام 1967، وبصفة خاصة ما تعرضت له حقوق الملكية بالنسبة للمياه والتي كانت مكتسبة بموجب الانظمة والقوانين السابقة وذلك في الجوانب التالية :

1) فصل ملكية المياه عن ملكية الاراضي واعتبار المياه ملكية عامة
2) المسؤوليات المتعلقة بتخطيط استثمار وادارة توزيع المياه
3) عدم السماح بمشاركة الفلسطينيين بالقرارات المتعلقة بالمياه

– مراجعة الاوامر العسكرية المطبقة في الاراضي الفلسطينية المحتلة بشأن المياه :

الامر العسكري رقم 93 لسنة 1967
الامر العسكري رقم 158 لسنة 1967
الامر العسكري رقم 391 لسنة 1968
الامر العسكري رقم 369 لسنة 1970
الامر العسكري رقم 450 لسنة 1971
الامر العسكري رقم 451 لسنة 1971
الامر العسكري رقم 457 لسنة 1973
الامر العسكري رقم 498 لسنة 1984

وتنص جميع هذه الاوامر على احكام وانظمة تتعلق بالمياه، اكتشافها، استخدامها، نقلها، واستخدامها، توزيعها، منشاءاتها، قياسها، حفر الابار،

تطوير الينابيع، وكل ما يتعلق بالموارد المائية سواء كانت سطحية أم جوفية. ونتيجة لهذه الاوامر تمكنت سلطات الاحتلال الاسرائيلي من احكام سيطرتها على كافة الموارد المائية الفلسطينية بما في ذلك حصة الفلسطينيين في مياه نهر الاردن. وبحجة ما أسمته سلطات الاحتلال باملاك الغائبين قامت هذه السلطات بوضع سيطرتها على ابار المياه التي تعود ملكيتها للغائبين عن الاراضي الفلسطينية. وتم وضعها تحت تصرف المستوطنين الاسرائيليين.

* بموجب الاوامر العسكرية رقم 391 لسنة 1968 منع الفلسطينيون من ممارسة حقوقهم المائية التي كانت ممنوحة لهم في ظل التشريع المحلي في استغلال مواردهم المائية الموجودة فوق ارضهم او تحتها، حيث اصبحت تلك الحقوق لاغية في ظل التشريع الاسرائيلي الجديد الذي يعتبر المياه ملكية عامة.

* اجمعت كافة تقارير الامم المتحدة بان تفاقم مشكلة المياه في الاراضي الفلسطينية المحتلة، يعود بالدرجة الاولى الى عدم اشراك الفلسطينيين في اتخاذ القرارات بشأن المياه في تلك الاراضي، حيث لا يملك الفلسطينيون الحق في ابداء الرأي في صياغة السياسات المتعلقة بمواردهم المائية.

* وفقا لتقرير صادر عن لجنة مجلس الامن المشكلة بموجب القرار 446 لسنة 1979، قامت هيئة المياه الاسرائيلية عن طريق ادارة توزيع المياه بتولي الرقابة المباشرة على الموارد المائية في الاراضي الفلسطينية المحتلة، وقد عهد الى هيئة المياه الاسرائيلية وشركتين خاضعتين لها هما ميكوروت وطاهال (شركة المياه الاسرائيلية وشركة تخطيط المياه لاسرائيل) المسؤولية الكاملة عن امدادات الموارد المائية وتنظيم توزيعها. وعهد الى شركة ميكوروت بالمسؤولية الكاملة عن عمليات حفر الآبار في جميع الاراضي الفلسطينية المحتلة.

ثانيا : حول القيود التي تفرضها اسرائيل على الانشطة الانمائية الفلسطينية التي تتطلب مياه :

* القيود القانونية والادارية المفروضة على انماط استخدام المياه من قبل الفلسطينيين بكميات محدودة للغاية، تكملها قيود مفروضة على اي نشاط انمائي يتطلب موارد مائية او يشتمل عليها، مثال على ذلك، القيود الشديدة التي فرضت منذ بداية الاحتلال عام 1967 على زراعة الاشجار والمحاصيل بحجة تقليل استهلاك المياه مما الحق بالزراعة الفلسطينية اضرار جسيمة تراكمت اثارها على الخمس وعشرين سنة الماضية

* لتقييم حجم الاضرار المباشرة وغير المباشرة التي لحقت بالقطاع الزراعي يمكن مقارنة خطط التنمية الزراعية التي كانت معتمدة ضمن البرنامج الانمائي للفترة 1964 - 1970 للضفة الغربية، والذي كان يهدف الى زيادة مساحة الاراضي الزراعية نسبة 40٪ اي من 2.2 مليون دونم الى 3.08 مليون دونم، وتوسيع المساحة المروية بنسبة الضعف اي من 110 ألف دونم الى 220 ألف دونم، وتطوير وسائل وطرق الري التقليدية واستبدالها بطرق حديثة، وتحسين انواع المزروعات. الا ان الاحتلال الاسرائيلي اعاق تنفيذ هذا البرنامج ولم تشهد الزراعة الفلسطينية منذ عام 1967 وحتى الان اي تطور بل على عكس ذلك فقد تراجعت المساحات المزروعة والمروية بنسبة كبيرة ولحقت بها اضرار جسيمة انعكست على كافة الاوضاع والنشاطات المرتبطة بالمياه واهمها الاوضاع الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.

* وبموجب الامر العسكري رقم 1015 لسنة 1983 والامر العسكري رقم 1039 لنفس السنة، فقد قيدت زراعة الاشجار المثمرة والخضروات في الضفة الغربية وقطاع غزة بحجة حماية مصادر المياه، وقامت سلطات الاحتلال الاسرائيلية باقتلاع مساحات كبيرة من الاشجار المثمرة والخضروات بدوافع امنية وغيرها. الا انه في الجانب الاسرائيلي سمحت سلطات الاحتلال الاسرائيلية للمستوطنين بالقيام بحفر الابار العميقة، وتوسيع المساحات المروية بدون اية قيود بل سهلت لهم كل ما يحتاجونه

وساعدتهم في حفر الابـار ومنحتهم امتيـازات خاصـة تتعلق بدعم مـالي بأسعار المياه.

* تعتبر الثروة السمكية بعد الموارد المائية من حيث الاهمية كموارد طبيعية رئيسية متأثرة بالقيود المفروضة على حقوق الفلسطينيين في استخدام مواردهم الطبيعية. فقد كان للقيود الاسرائيلية المفروضة على استخدام موارد المياه الجوفية على امتداد ساحل غزة، اثر سلبي وكبير على صيادي الاسماك الفلسطينيين ونتيجة لذلك فقد تكبدت صناعة الاسماك خسائر فادحة منذ العام 1967.

* القيود الاسرائيلية على استعمال المياه من قبل الفلسطينيين قد قضت على الحوافز بالنسبة للاستثمارات الاقتصادية وارغمت اعداد متزايدة من المنتجين الفلسطينيين على ترك الزراعة، مما أدى الى اضعاف قدرة النمو الهيكلي لاقتصاد الاراضي المحتلة. بل ادت تلك القيود الى دمار القطاع الزراعي وهجرة المزارعين.

* قيام سلطات الاحتلال الاسرائيلية باتلاف مساحات شاسعة من الاراضي المزروعة بالاشجار المثمرة والخضروات قد جرد المزارعين الفلسطينيين من مصدر دخلهم الرئيسي.

* منعت سلطات الاحتلال الاسرائيلية المزارعين الفلسطينيين من تسوية اراضيهم على شكل مصاطب او القيام باية انشطة مماثلة من شأنها تنمية واستثمار الموارد المائية السطحية، بحجة ان المصاطب وابار الجمع والبرك وما شابه تعيق التدفق السطحي للمياه باتجاه اسرائيل.

ثالثا : حول السياسات والممارسات المائية الاسرائيلية واثارها على الاوضاع الاقتصادية والاجتماعية والبيئية في الاراضي الفلسطينية المحتلة

* الاستيلاء على اكثر من 63٪ من مساحة الضفة الغربية، واكثر من 43٪ من اجمالي مساحة قطاع غزة، واقامة المستوطنات على جزء كبير من هذه الاراضي، قد حقق للاسرائيليين السيطرة على معظم مصادر المياه الفلسطينية.

* القيام بحفر ابار عميقة تتراوح بين 300 م – 800 م وبانتاجية عالية تتراوح من 800 – 1600 م3/الساعة، مما أدى الى الحاق اضرار جسيمة بالطبقات المائية التي تنتمي اليها معظم الابار والينابيع التي يعتمد عليها الفلسطينيون للتزود بالمياه. وبالتالي الى جفاف عدد كبير من تلك الابار والينابيع واهمها : ما حصل لابار وينابيع مناطق العوجا، رام الله والبيرة، بردلة ، تل البيضا الكردلة، اريحا، اما في قطاع غزة فان الاسرائيليين يقومون منذ العام 1967 بالسيطرة وسحب المياه الجوفية من الطبقة المائية الواقعة جنوب دير البلح وحتى رفح وبعمق 6 كلم شرقا وهذه الطبقة هي الوحيدة في قطاع غزة التي تمتاز بنوعية جيدة، والتي يقل تركيز املاح الكلورايد فيها عن 200 ملغ/ ليتر.

* تأثير الابار الاسرائيلية على كافة الاراضي الزراعية الفلسطينية وذلك بسبب المواقع وعمق الابار والانتاجية العالية، مما أدى الى التحكم في معظم مناطق اللواقط للطبقات المائية التي تغذي الابار والينابيع الفلسطينية والى هبوط منسوب المياه في الطبقات السطحية واثر ذلك على المناطق الزراعية بما في ذلك الاراضي الرعوية، كذلك الى ارتفاع الملوحة.

* ابعاد واثار السياسات والممارسات الاسرائيلية المتعلقة بادارة الموارد المائية الفلسطينية والمتمثلة بتجاهل الحدود الادارية والسياسية والهيدرولوجية وبموجبه تعطي اسرائيل لنفسها الحق في نقل المياه من حوض لاخر، واستخدام مياه الحوض خارج حدوده، وهو ما يحصل

بالنسبة لمياه نهر الاردن، والمياه الجوفية للحوضين الغربي والشمال الشرقي، حيث تم ربط هذين الحوضين بالنظام المائي الاسرائيلي، كذلك بالنسبة للمياه الجوفية والسطحية في قطاع غزة.

* الاشارة الى تقارير الامم المتحدة بشان الابار العميقة التي حفرتها اسرائيل في الاراضي الفلسطينية المحتلة لصالح المستوطنات، والاثار السلبية التي نتجب عن سحب المياه من تلك الابار.

* ربط العديد من المناطق العربية في الاراضي الفلسطينية المحتلة بشبكة المياه الاسرائيلية التي تشرف عليها وتديرها شركة ميكوروت وهو ما يتم غالبا ضد رغبة الفلسطينيين، أو لاسباب قاهرة تفتعلها سلطات الاحتلال.

* رفض سلطات الاحتلال الاسرائيلية الطلبات المقدمة للحصول على تصاريح لحفر ابار جديدة او ترميم وصيانة الابار القديمة، واجبار اصحاب الطلبات المقدمة لشراء المياه من شبكة المياه الاسرائيلية او من المستوطنات الاسرائيلية. وتعمل هيئة المياه الاسرائيلية على مدى اكثر من عشرة سنوات على دمج شبكة المياه العربية في الضفة الغربية بالنظام المائي الاسرائيلي

* منحت شركة ميكوروت تصاريح لحفر اكثر من 35 بئر عميقا في الضفة الغربية لصالح المستوطنات الاسرائيلية تضخ حاليا حوالي 52 م م3/السنة، بينما لم يحصل الفلسطينيون منذ عام 1967 سوى على 23 رخصة لحفر ابار جديدة منها 3 ابار للري والباقي للشرب. مجموع ما يتم سحبه من الابار العربية لا يتعدى 60 م م3، يستخدم منها حوالي 24 م م3 لاغراض الشرب والصناعة و 36 م م3 للري، علما بان عدد الابار الفلسطينية المتبقية والمنتجة هو 364 بئرا، منها 38 بئرا تستخدم لاغراض الشرب و326 بئر للري، وتتراوح اعماق الابار العربية من

60م – 150 م بينما لا تقل اعماق الابار الاسرائيلية عن 300 م في مناطق وادي الاردن، وتتجاوز 800 م في مناطق الجبال.

* وفي قطاع غزة يقدر عدد الابار الاسرائيلية التي حفرتها شركة ميكوروت لغاية تاريخ 1991 بحوالي 28 بئرا تقع جميعها على امتداد المنطقة الساحلية، تضخ حوالي 20 م م3/السنة اي اكثر من 45٪ من الطاقة الاجمالية التغذية السنوية المتاحة من الامطار، عدد الابار الفلسطينية العاملة في قطاع غزة يبلغ 1742 بئرا للري تنتج 52 م م3/ السنة و 49 بئرا للشرب تنتج 22 م م3/السنة.

* تأثير الابار الاسرائيلية على الابار العربية يؤدى الى استمرار هبوط منسوب المياه الجوفية وقد وصل حاليا الى 16 م في منطقة اريحا و10 م في مناطق جنين، و6 م في مناطق طولكرم وقلقيلية، و12 م في مناطق بردلة.

* وقامت سلطات الاحتلال الاسرائيلية باغلاق اكثر من 15 بئرا من الابار العربية في الضفة الغربية لاسباب ادعت بانها امنية لقربها من المناطق العسكرية الحساسة.

* مارست سلطات الاحتلال الاسرائيلية منذ العام 1967 العديد من اشكال الانتهاكات الفاضحة لحقوق الشعب الفلسطيني في مجال المياه والبيئة المائية، اهمها قطع الاشجار وتدمير المحاصيل الزراعية، ومنع الفلسطينيين من استخدام مواردهم المائية لتلبية احتياجاتهم الضرورية وتقدم سلطات الاحتلال الاسرائيلية بالقاء المخلفات السائلة المنزلية والصناعية في الحوض السفلي لنهر الاردن علاوة على تحويل كافة مياه الينابيع المالحة من بحيرة طبريا الى هذا الحوض.

* نمط الاستخدام الاسرائيلي لمياه حوض نهر الاردن الاعلى وتأثير ذلك على الحقوق الفلسطينية في مياه نهر الاردن كطرف مشاطىء وشريك كامل في الحوض.

* تأثير الابار الاسرائيلية المحفورة على امتداد الخط الاخضر مع نهاية الحدود الجيولوجية للحوضين الجوفيين الغربي والشمال الشرقي، حيث يجري الان سحب اكثر من 90٪ من طاقة التغذية السنوية المتاحة بواسطة عمليات الضخ المستمرة للابار الاسرائيلية. علما بان اكثر من95٪ من مصادر التغذية المتاحة تنشأ عن مياه الامطار السنوية التي تسقط داخل حدود الضفة الغربية، وبان العمليات الاسرائيلية لسحب المياه هي عمليات نهب تتم بطرق صناعية وليست عمليات جريان طبيعي للمياه، كما يدعي الاسرائيليون.

* فيما يقوم الاسرائيليون بحفر الابار العميقة وسحب المياه الجوفية بشكل مفرط يحظر على الفلسطينيين حفر ابار جديدة او ترميم وصيانة الابار القديمة، وتحديد كميات الضخ من الابار العاملة في حدود تقل بكثير عن احتياجاتهم الضرورية، ويعاقب الفلسطينيون بالغرامة المالية او بالسجن في حالة تجاوز تلك الحدود، بينما يسمح للمستوطنين بسحب كميات غير محددة، وبالامكان ملاحظة ذلك على نوعية الابار الاسرائيلية ومواصفاتها ومواقعها، كذلك يمكن ملاحظة الافراط الاسرائيلي في استخدام المياه الجوفية من خلال المساحات الزراعية المروية التابعة للمستوطنات الاسرائيلية، وتؤكد تقارير مراقب حسابات الدولة التجاوزات الكبيرة التي حصلت خلال السنوات الماضية في استخدام المياه من قبل المستوطنات الاسرائيلية في منطقة وادي الاردن، رغم التحذيرات الشديدة بعدم الضخ الزائد تفاديا لمخاطر الملوحة في المنطقة وخاصة بالقرب من مدينة اريحا ومناطق وسط الغور، ويستدل عن تقارير مراقب الدولة بان الادارة المدنية لا تشرف على انشطة شركة المياه لاسرائيلية ميكوروت.

Benvenisti

* وفي مجموعة تقارير صادرة عن مركز قاعدة البيانات في الضفة الغربية وقطاع غزة والذي يديره السيد ميرون بنفستي، تؤكد بان استهلاك المياه للدونم الواحد في المستوطنات الاسرائيلية بلغ 1343 م3 بينما في القرى الفلسطينية لم يتجاوز 600 م3 من مجموع الاراضي المروية في الضفة الغربية، وأقل من 110 م3 حصة الدونم الواحد من مجموع المساحات القابلة للري والمقدرة بحوالي 550 ألف دونم وتبين هذه الارقام مستويات التناقض لاوجه استخدام المياه في الضفة الغربية

* خلال السنوات الخمس وعشرين الماضية اي منذ بدء الاحتلال الاسرائيلي للضفة الغربية وقطاع غزة عام 1967 لم يطرأ اي تغيير ايجابي على كميات المياه المستخدمة من قبل الفلسطينيين، وتراوحت كميات السحب من الابار من 30 – 35 م م3/السنة بينما ازادات كميات المياه المسحوبة من الابار الاسرائيلية من 8 م م3 في بداية السبعينات الى 44 م م3 في نهاية العام 1990 اي بنسبة زيادة مئوية 73٪

* وبدعوى المحافظة على الامن قامت سلطات الاحتلال الاسرائيلية بنسف حوالي 140 مضخة مياه مع المنشاءات التابعة لها، والتي كانت مركبة على الجانب الغربي لنهر الاردن، والهدف من تدمير تلك المضخات يعود بالاساس الى تدمير الزراعة الفلسطينية في اطار السياسة المائية الاسرائيلية ومخططاتها السياسية.

* قامت سلطات الاحتلال الاسرائيلية بتدمير قنوات الري في منطقة الجفتلك لاسباب غير معروفة، وتستمر عمليات هدم خزانات المياه والبرك وحتى ابار الجمع، واغلاق الينابيع الطبيعية تحت حجج واهية وادعاءات باطلة.

* اصبحت المياه سلاح تهدد به سلطات الاحتلال الاسرائيلية المناطق الفلسطينية التي ثبت تعاونها مع الانتفاضة وذلك عن طريق قطع امدادات المياه لساعات أو ايام، وقد حدثت فعلا حالات مشابهة لذلك كما

حصل لمخيم الجلزون خلال شهر نيسان / ابريل 1989، والجفتلك خلال شهر حزيران 1990 وتؤكد تلك الوسائل الجديدة لسياسات وممارسات سلطات الاحتلال الهادفة الى اخضاع الفلسطينيين وابقاءهم تابعين لها.

رابعا : حول الجوانب القانونية للحقوق الفلسطينية :

* يعتبر مجلس الامن والجمعية العامة على السواء، ان اتفاقية جنيف الرابعة واسرائيل من الاطراف الرئيسية فيها، واجبة التطبيق على الاراضي الفلسطينية.

* بناء على تقرير لجنة مجلس الامن المشكلة بموجب القرار 1979/446 المؤرخ في 25 تشرين الثاني/ نوفمبر لسنة 1980 والذي يرتكز على الموارد الطبيعية ولا سيما الموارد المائية في الاراضي الفلسطينية المحتلة لصالحها وبما يلحق اضرارا جسيمة بمصالح الشعب الفلسطيني وبان سلطات الاحتلال تستخدم الموارد المائية كسلاح اقتصادي بل وحتى سياسي لتعزيز سياستها المتعلقة بالاستيطان في الاراضي المحتلة.

* الموقف الدولي الذي اتسم بالاعراب عن القلق ازاء السيادة الدائمة على الموارد الطبيعية في الاراضي الفلسطينية والعربية المحتلة وقد تم التعبير عن هذا الموقف في قرارات الجمعية العامة :

3005 (د – 37) المؤرخ في 15 كانون الاول/ ديسمبر 1973 و3336 (د – 39) المؤرخ في 17 كانون الاول / ديسمبر 1974 و161/33 المؤرخ في كانون الاول/ ديسمبر 1977. وأكد مؤتمر الامم المتحدة المعني بالمياه الذي عقد في ماردل بلاتا عام 1977 في نص قراره العاشر المعنون" السياسات المائية في الاراضي المحتلة" الذي يشير بصريح العبارة الى فلسطين، الحقوق غير القابلة للتصرف لشعوب البلدان الواقعة تحت السيطرة الاستعمارية او الاجنبية في نضالها لاستعادة تحكمها الفعلي على مواردها الطبيعية بما فيها الموارد المائية

وأكدت الجمعية العامة في قرارها 135/37 المؤرخ في 17 كانون الاول/ ديسمبر 1983 وبصورة محددة: على حق الشعب الفلسطيني والشعوب العربية الاخرى التي تقع اراضيها تحت الاحتلال الاسرائيلي في السيادة والسيطرة الدائمتين الكاملين والفاعلين على مواردها الطبيعية وعلى جميع ما لها من موارد اخرى وثروات وانشطة اقتصادية. وادانت الجمعية العامة في قرارها 144/38 المؤرخ في 19 كانون الاول/ ديسمبر 1983 اسرائيل لاستغلالها الموارد الطبيعية للاراضي المحتلة بما في ذلك القدس وأكدت من جديد على حق الشعب الفلسطيني في استرداد حقه ونيل تفويض كامل عما اصاب موارده المائية من استغلال أو استنزاف او خسائر او اضرار مباشرة وغير مباشرة. وعمدت الجمعية العامة طيلة الثمانيات وبعدها الى ادانة اسرائيل بشدة لاستغلالها غير المشروع للموارد والثروات الطبيعية للاراضي المحتلة طالبة منها الكف الفوري عن ممارسة هذه الانشطة.

بناء على ما تقدم يطالب الفلسطينيون بالاتي :

* حقوق الشعب الفلسطيني في موارده المائية. يجب ان تحقق في الشروط التالية :

1) ينبغي على اسرائيل الشروع الفوري وغير المشروط في ارجاع السيطرة الكاملة للفلسطينيين على اراضيهم ومواردهم المائية وغيرها من الموارد الطبيعية المغتصبة والمنهوبة.
2) عدم تدخل اسرائيل في ممارسة الشعب الفلسطيني لسيادته الدائمة على ارضه وموارده الطبيعية.
3) التعويض الكامل عن كافة الخسائر والاضرار التي لحقت بالموارد المائية وما يرتبط بها من نشاطات اساسية، نتيجة الانتهاكات والممارسات الاسرائيلية وخاصة ما يتعلق بالاستغلال الاسرائيلي لمياه الضفة الغربية وقطاع غزة.

خامسا : تقييم الموارد المائية وأوجه الاستهلاك الحالي والمطلوب :

الموارد المائية الفلسطينية :

1) الموارد المائية التي تنشأ عن مياه الامطار التي تسقط فوق الضفة الغربية :

1.1 المتوسط السنوي لكميات الامطار 466 ملم

2800 م م3

2.1 المتوسط السنوي للكميات المفقودة بفعل التبخر المباشر 1925م م3

3.1 الحصيلة المائية الناتجة عن مياه الامطار 875 م م3

Surface and interception Strorage

4.1 كميات الامطار المستربة الى باطن الارض من الحصيلة المائية 740 م م3

5.1 جريان سطحي لمياه الفياضانات المنسابة عبر الاودية 110 م م3

6.1 مياه جوفية عائدة الى السطح من خلال الينابيع والعيون والعذبة المالحة 115 م م3

7.1 التغذية الفعلية للمياه الجوفية 650 م م3

2) الموارد المائية التي تنشأ عن مياه الامطار التي تسقط فوق قطاع غزة

2.1 المتوسط السنوي لكميات الامطار 270 ملم

110 م م3

2.2 المتوسط السنوي للفاقد بفعل التبخر 65 م م3

3.2 الحصيلة المائية 45 م م3

Surface and interception storage

3) الحقوق الفلسطينية في حوض نهر الاردن :

1.3 حصة الفلسطينيين في المياه السطحية لحوض نهر الاردن 250 م م3

2.3 الحقوق الفلسطينية في بحيرة طبريا (حقوق صيد وتخزين مياه)

3.3 الحقوق الفلسطينية في البحر الميت (حقوق مشاطئة كاملة)

4) الحقوق الفلسطينية في المياه الاقليمية لحوض البحر الابيض المتوسط (حقوق مشاطئة كاملة)

أوجه الاستغلال القائم للموارد المائية الفلسطينية :

1) مياه الضفة الغربية (م م3)

	الاجمالي	مستخدم من قبل		غير مستخدم
		الفلسطينيين	الاسرائيليين	او ضائع
		المستوطنات مسحوب داخل الخط الاخضر		
أ) مياه جوفية	650	60	55	535 ----
ب) تصريف الينابيع:				
مياه عذبة	70	60	---	--- 10
مياه مالحة	45	---	25	--- 20
ج) مياه الاودية	110	----	--	45 65
د) اجمالي	875	120	80	580 95
هـ) النسبة المئوية من الاجمالي	٪100	13.7	9.10	66.3 10.85

2) مياه قطاع غزة : (م م3)

	الاجمالي	مستخدم من قبل		غير مستخدم
		الفلسطينيين	الاسرائيليين	او ضائع
		المستوطنات مسحوب داخل الخط الاخضر		
أ) مياه جوفية	45	90	20	____ ____
ب) مياه الاودية	25	____	____	25 ____
ج) اجمالي	65	90	20	25 ____
هـ) النسبة المئوية	٪100	(٪38.5)*	30.80	38 ____

-70

* معدل عجز سنوي متراكم على حساب المياه الجوفية غير المتجددة مقدر بحوالي 35 م م3، بما في ذلك احتساب كميات المياه العائدة من الري والمقدرة بحوالي 20 م م3.

3) أوجه الاستخدام الحالي للمياه حسب القطاعات : (م م3) من قبل الفلسطينيين / من قبل المستوطنين. Settlers/Palestinians

	الضفة الغربية	قطاع غزة	اجمالي
أ. اجمالي الاستهلاك العام	55/120	20/92	75/212
ب. للاغراض المنزلية	12/31	0.68/22	12.68/53
ج. للاغراض الصناعية	5/ —	2/ —	7/ —
د. للاغراض الزراعية	84/ 43	19.32/68	62.32/152
هـ المعدل العام لاستهلاك الفرد لجميع القطاعات	460/105.5	4500/118	602/110
و. معدل استهلاك الفرد للقطاع المنزلي	100/27	150/28.4	102/27.7
ز. اسعار المياه (دولار/م3)			
لاغراض الشرب والصناعة	0.10/0.5	0.10/0.5	
لاغراض الزراعة	0.16/0.80	0.16/0.80	

4) توزيـــع الابار

	الابار في الضفة الغربية		الابار في قطاع غزة	
	العربية	الاسرائيلية	العربية	الاسرائيلية
أ) عدد الابار المحفورة	750	32	2400	28
ب) عدد الابار العاملة	364	32	1936	28
? ?	60	52	73.46	20

الاحتياجات المائية للفلسطينيين (م م3)

	الضفة الغربية	قطاع غزة	اجمالي
الاحتياجات الحالية 1994/1993			
– للاغراض الحضرية	58.5	42.57	101.07
– للاغراض الصناعية	7.02	5.11	12.13
– للاغراض الزراعية	81.60	74.20	155.8
– اجمالي	147.12	121.88	269
الاحتياجات المستقبلية للعام 2000			
– للاغراض الحضرية	115.3	73.78	189.08
– للاغراض الصناعية	11.53	7.83	18.91
– للاغراض الزراعية	150.22	64.40	214.62
اجمـــــالى	277.05	146.01	422.61
الاحتياجات المستقبلية للعام 2010			
– للاغراض الحضرية	173.09	108.89	281.98
– للاغراض الصناعية	17.31	10.89	28.20
– للاغراض الزراعية	273.5	63.25	336.75
– اجمالي	463.9	183.03	647

الاراضي الزراعية المروية :

	الضفة الغربية	قطاع غزة	اجمالي
الاراضي المروية حاليا 1994/1993			
المساحة : (دونم)	96000	110 000	206 000
حجم المياه المستخدمة (م م3)	84	68	152
معدل استهلاك الدونم الواحد (م3)	875	618	

تطوير الاراضي الزراعية لعام 2000

المساحة المقرر ريها (دونم)	170070	11500	28507
معدل استهلاك الدونم (م3)	750	570	
حجم المياه المطلوب (م م3)	127.5	65.5	193

تطوير الاراضي الزراعية المروية لعام 2010

المساحة المقرر ريها (دونم)	485220	115000	600220
معدل استهلاك الدونم (م3)	620	550	
حجم المياه المطلوب (م م3)	273.5	63.25	336.75

* السكان :

- التقديرات الحالية لعدد السكان 1994/1993 : 2,077,769
- التقديرات المستقبلية المتوقعة (بنسبة نمو 3٪)

وعودة 500 ألف نازح

للعام 1990	2249635
للعام 2000	2986109
للعام 2005	3512227
للعام 2010	4131510

* معدل الاحتياجات المائية للاغراض الحضرية :

- احتياجات الفرد للمناطق الحضرية 187 ليتر/اليوم وبنسبة زيادة سنوية 1.65٪
- احتياجات الفرد للمناطق الريفية 125 ليتر/ اليوم وبنسبة زيادة سنوية 1.45٪

سادسا : المشاكل الرئيسية التي تعيق تنمية الموارد المائية في الاراضي الفلسطينية المحتلة :

1) استمرار الاحتلال الاسرائيلي للاراضي الفلسطينية المحتلة والاثار الناجمة عن السياسات والممارسات المائية الاسرائيلية على الموارد المائية وعلى الانشطة الاخرى المرتبطة بها.

2) استمرار السيطرة الاسرائيلية على الموارد المائية الفلسطينية ونهبها. بما في ذلك حصة الفلسطينيين في مياه حوض نهر الاردن.

3) استمرار غياب التنظيم المؤسسيي المائي الوطني في الاراضي الفلسطينية المحتلة، وبالتالي استمرار غياب السلطة الفلسطينية على الموارد المائية، وعدم وجود سياسة مائية وطنية وتخطيط مائي بعيد المدى.

4) استمرار تدهور اوضاع الموارد المائية في الاراضي الفلسطينية المحتلة في الاتجاهات والابعاد التالية :

* عجز متراكم في مخزن المياه الجوفية في قطاع غزة اصبح حجمه يتجاوز 1000 م م3، وبمعدل زيادة سنوية 35 م م3.
* تردي خطير في نوعية المياه الجوفية في قطاع غزة، ناتج عن اتساع مناطق الملوحة العالية بنسبة اصبحت تغطي حوالي 75٪ من مناطق المياه الجوفية. ووصول مواد عضوية واخرى سامة الى الطبقات الحاملة للمياه الجوفية في عدة مناطق خام القريبة منها للتجمعات السكنية.
* ازدياد الطلب على المياه نتيجة الزيادة في عدد السكان يوازيه تراجع خطير في حجم ونوعية الموارد المائية المتاحة.
* استمرار هبوط منسوب المياه الجوفية للابار الفلسطينية في الضفة الغربية وخاصة في مناطق الوسط والجنوب من غور الاردن، وارتفاع معدل الملوحة.

* استمرار جفاف العديد من الابار والينابيع الفلسطينية في الضفة الغربية نتيجة السحب الزائد بواسطة الابار الاسرائيلية من الطبقات المائية التي تنتمي اليها تلك الابار والينابيع .
* زيادة عدد الابار الفلسطينية المتوفرة عن العمل لاسباب عديدة، اهمها عدم السماح لاصحابها باعادة صيانتها وتأهيلها وتشغيلها من جديد.

5) سوء اوضاع البنية التحتية لخدمات مرفق المياه :
* عدم وفرة شبكات توزيع للمياه بنسبة تصل الى 70٪ في المناطق الريفية و40٪ في المناطق الحضرية.
* سوء حالة شبكات توزيع المياه القائمة من حيث قدم الانابيب وتجهيزات الشبكة ومواصفاتها.
* عدم وجود رقابة كافية على نوعية المياه لضمان خلوها من الجراثيم والشوائب الضارة.
* عدم وجود ادارة مركزية للاشراف على مرفق المياه.

سابعا : المطالب الفلسطينية المتعلقة بالمياه :

1) قيام سلطة مياه وطنية في الاراضي الفلسطينية المحتلة.
2) زوال كافة اشكال السيطرة والنهب والاستغلال الاسرائيلي للموارد المائية الفلسطينية، اي تلك الموارد المائية التي تنشأ وتتكون عن مياه الامطار التي تسقط فوق اراضي الضفة الغربية وقطاع غزة.
3) استعادة الفلسطينيين لحقوقهم الكاملة في حوض نهر الاردن، كطرف مشاطىء وشريك كامل في الحوض وتشتمل :
* حصة الفلسطينيين في الموارد المائية السطحية للحوض، وتقدر هذه الحصة بمعدل 250 م م3/السنة.
* حقوق المشاطئة في مياه البحر الميت كجزء رئيسي من حوض نهر الاردن.
* حقوق الصيد البحري وتخزين المياه في بحيرة طبريا كجزء رئيسي من حوض نهر الاردن.

4) حقوق التعويض عن كافة الاضرار الناجمة عن السياسات والممارسات والاجراءات الاسرائيلية المتعلقة بالمياه في الاراضي الفلسطينية المحتلة وتشمل :

* التعويض عن الموارد المائية التي تم نهبها من حصة الفلسطينيين في مياه حوض نهر الاردن.
* التعويض عن كافة الاضرار الناجمة للانشطة المرتبطة بالمياه، في الجوانب الاقتصادية، الاجتماعية والبيئة.
* التعويض عن كافة الموارد المائية التي تم سحبها واستغلالها من قبل المستوطنات الزراعية الاسرائيلية داخل حدود الضفة الغربية وقطاع غزة.
* الحقوق الفلسطينية في مياه الاودية الشرقية لقطاع غزة كطرف مشاطىء وشريك كامل في الشبكة الهيدروغرافية المكونة للاودية ومنابعها التي تقع معظمها في المنحدرات الجنوبية والجنوبية الغربية لجبال الخليل داخل حدود الضفة الغربية المحتلة.

6) عدم تدخل اسرائيل في الشؤون الفلسطينية المتعلقة بالمياه وبالسياسة المائية الوطنية للاراضي الفلسطينية.

7) اعتماد سياسة مائية وطنية للارض الفلسطينية المحتلة تقوم على نظام مائي موحد للضفة الغربية وقطاع غزة، واعادة تخطيط استثمار الموارد المائية الوطنية في اطار المخطط المائي العام تراعى فيه الاعتبارات التالية:

* تحديد ومسح وتقييم الموارد المائية الوطنية.
* تنمية وتطوير الموارد المائية الوطنية التقليدية وغير التقليدية المتاحة.
* تأمين الاحتياجات المائية الضرورية.
* معالجة مشاكل الملوحة في الطبقات الحاملة للمياه الجوفية في قطاع غزة ومناطق وسط وجنوب غور الاردن في الضفة الغربية.

* وضع برنامج بعيد المدى لمعالجة مياه المجاري لاعادة استخدامها في الري والتغذية الصناعية.
* وضع برنامج بعيد المدى لتحلية المياه، وفق الامكانيات والمعطيات الفنية والاستشارية.

8) التعاون الاقليمي في مجال تعزيز الموارد المائية وادارتها وتبادل المعلومات.

Summary Translation on Report on Water Conditions in The Occupied Palestinian Lands

Major Points:

1. On legal and institutional restrictions which Israel places on the administration and organization of Palestinian water resources.

*Israeli procedures which lead to changing Palestinian water rights and its institutions which existed before the occupation.

*New laws and regimes which were imposed on Palestinian water resources.

*Separation of Palestinians from decision making authority in regards their water resources, its administration, and its investment planning.

*Israeli organization taking over direct oversight of Palestinian Water resources.

2. Restrictions which Israeli Occupation forces impose on Palestinian development activities which require water resources.

*Harm originating from the restrictions which Israel imposed on the Palestinian's use of water in all sectors and especially the agricultural sector.

*Harm resulting from practices and procedures which the Israeli occupation authority applied through operations harming or destroying agricultural crops and water installations connected to the agricultural sector.

*Environmental harm resulting from Israeli restrictions applied to water issues.

3. Israeli water policies and practices and their effect on all conditions related to water in the occupied Palestinian lands.

*Israel's confiscation of land and its seizure of water.

*Digging of deep wells inside the underground water catchment areas affecting Palestinian water rights in these basins.

*Israel's ignoring of administrative, political, and hydrological boundaries connected to Palestinian water rights.

*Israeli control over Palestinian water resources and techniques of withdrawal, plunder and changes applied to these sources and which cause tangible harm to Palestinian rights.

*Israeli water practices and their effect on the water environment in the Jordan basin and the underground basins in the West Bank and Gaza Strip.

*Israeli practices and procedures in the Jordan river basin and their effects on Palestinian rights to the water of that basin.

*Aspects of efficient use of Palestinian water resources.

4. International resolutions issued by the Security Council and the General Assembly on Israeli violations of Palestinian rights including water rights.

*Examination of resolutions issued and their texts.

*Palestinian demands based on international law and international resolutions.

*Palestinian rights in regaining sovereignty and Israeli non-intervention fin Palestinian affairs concerning water.

5. Assessing Palestinian water resources, aspects of present consumption and water allocation demanded.

6. The primary problems hindering the development of water resources in the occupied Palestinian lands.

7. Palestinian demands related to water.

Summary and Interpretation
of Information Provided in Tables
on Pages 16-20*

1. Assesment of Palestinian water resources:
    A. West Bank
        1. More than half of all rain water that falls on the West Bank is lost to evaporation.
        2. 875 cm is trapped in surface storage.
        3. 740 cm filters underground.
        4. 115 cm is extracted from wells and springs.
        5. 650 cm is provided by underground sources.

    B. Gaza Strip
        1. 270 cm average rainfall.
        2. 65 cm lost to evaporations.
        3. 45 cm captured on the surface.

3. Palestinian rights in the Jordan river basin:
    A. 250 cm surface water
    B. Right to fishing and storage of water from lake Tabriyyaa
    C. Full raparian rights on the Dead Sea.
    D. Full raparian rights to local use of water in the Meditteranean Sea.

4. Aspects of current Israeli exploitation of Palestinian water resources:
    A. West Bank (875 cm total)
        1. Palestinians receive 13.7% of all water resources (120 cm)
        2. Settlements receive 9.10% of all water resources (80 cm)
        3. 66.3% of all water resources in the West Bank are withdrawn by Israel (580 cm)
        4. 10.85% of all water resources are lost (95 cm)

    B. Gaza Strip
        1. Palestinians receive 38.5% of all water resources
        2. Settlements receive 30.80% of all water resources
        3. 38% of all water resources in Gaza are withdrawn by Israel
        4. No percentage is given for water lost
        5. Current water use exceeds sources due to use of non-renewable sources

5. Aspects of current use by sector:

---

* Information transcribed here does not include all information contained on these pages. Check numbers to verify which information is absent.

A. West Bank

	Palestinians	Settlers
Domestic	31	12
Industry	5	---
Agriculture	84	43
Total	120	55

B. Gaza Strip

Domestic	22	.68
Industry	5	---
Agriculture	68	19.32
Total	92	20

6. Distribution of wells

A. West Bank

	Arab	Israeli
Dug	750	32
Working	364	32

B. Gaza Strip

Dug	2400	28
Working	1936	28

7. Current demands (1993-94)

	West Bank	Gaza Strip	**total**
Urban	58.5	42.57	
Industry	7.02	5.11	
Agriculture	81.60	74.20	
Total	147.12	121.88	269
2000			
Urban	115.3	73.78	
Industry	11.53	7.83	
Agriculture	150.22	64.4	
Total	277.05	146.01	422.61
2010			
Uraban	173.09	108.89	
Industry	17.31	10.89	
Agriculture	273.5	63.25	
Total	463.9	183.03	647

*Urban need based on 187 liters perday per individual with a yearly increase of 1.65%
Rural need based on 125 liters per day per individual with a yearly increase of 1.45%

8. Total Irrigated land (1994-1993)

	West Bank	Gaza	Total
Area	96,000	110,000	206,000
yearly amt used	84	68	152
ave. per dunam	875	618	---
2000			
Area	170,070	115,000	285,070
yearly amt. used	750	570	
ave. per dunam	127.5	65.5	193
2010			
Area	485,220	115,000	600,220
yearly amt. used	620	550	
ave. per dunam	273.5	63.25	336.75

9. Population:
   A. Estimate for 1993-1994: 2,077,769
   B. Estimated yearly population growth: 3%
   C. Plus estimated return of 500,000 from abroad
   1990-2,249,635
   2000-2,986,109
   2005-3,512,227
   2010-4,131,510